الدراسات المستقبلية في البحث العلمي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: واقع وافاق

د. علي محمد الرياني

الاكاديمية الليبية للدراسات العليا. جنزور

المستخلص:

سعت هذه الورقة البحثية التعرف على الدور الذي تشكله الدراسات المستقبلية في رسم السياسات العامة للبلدان المتقدمة والمتطورة، والتي أنشأت الآلاف من المراكز البحثية من أجل استشراف المستقبل لتنمية ورفاهية شعوبها، وعملت على انجاز العديد من الدراسات المستقبلية لها في شتى مجالات العلم والمعرفة واستفادة من نتائج هذه الدراسات والأبحاث على أرض الواقع، والتي تسهم بدورها في التخطيط والتطوير لبناء رؤية واضحة نحو مستقبل أكثر استقراراً واستدامةً في مختلف جوانب الحياة من خلال رسم الاستراتيجيات المبنية على العلم والمعرفة، لتصبح بذلك المحرك والموجه الأساسي لها، على اعتبار أن التنمية الناجحة تتطلب تخطيطاً مستقبلياً وتعاوناً بين الأفراد والمجتمعات لتحقيق نتائج مستدامة.

الكلمات المفتاحية: الدراسات المستقبلية، البحث العلمي، التنمية المستدامة.

مقدمة في الموضوع واشكاليته البحثية:

تحظى الدراسات المستقبلية في الوقت الحاضر باهتمام كبيرة من قبل المجتمعات المتقدمة، وأصبحت مطلباً ضرورياً ومكوناً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنها، فهي تساعد على التنبؤ بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مما يتيح وضع استراتيجيات للتعامل معها، وعلى هذا الأساس فإن المستقبل بصورته العامة والمجردة، هو من اهتمام الأفراد والجماعات من خلال سعيهم إلى تحقيق طموحاتهم وتحسين أوضاعهم نحو الأفضل والأمثل. كما إن الدراسات المستقبلية بصورتها العلمية المدروسة تحظى باهتمام من قبل الباحثين والخبراء والأكاديميين خصوصاً أننا اليوم نعيش في عالم يتغير بسرعة، نتيجة التكنولوجيا والمعلوماتية والتطور الهائل الذي لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، فهذا التطور المتسارع وغير المسبوق في مختلف مجالات الحياة يحتم على الدول والمجتمعات العمل باستمرار على دراسة واستشراف المستقبل، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لمواكبة التغيرات والتحولات والتطورات، مما لا يدع مجالاً للشك بأن العالم اليوم يعيش في "المستقبل" وخاصة بعدما أصبحت السرعة وتسارع الأحداث على الساحة الدولية السمة البارزة لفترة ما بعد الحرب الباردة، أو ما يمكن تسميته بعصر العولمة والتي اثرت اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً على اغلب المجتمعات. فالدول التي تسعي إلى تعزيز مكانتها والارتقاء والتقدم بمستوى شعوبها وتحقيق تنميتها الفعالة والمستدامة بين الشعوب عليها أن تنظر إلى المستقبل بعين الحاضر، لكي تصنع مستقبلها بناءً على دراسات علمية وموضوعية، وذلك عن طريق الاعتماد على أسس ومناهج علمية مدروسة ومتطورة تكون لها بمثابة النافذة على مستقبلها، هذا فقد أثبت الواقع تجارب عدة دول متقدمة خصصت ميزانيات لعملية البحث العلمي استطاعت من خلالها ضبط رؤية وخارطة طريق واضحة المعالم كانت بمثابة البوصلة التي تسير بها لتخطيط مستقبلها نحو الأفضل. وعلى ما تقدم تحددت مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي: ما واقع الدراسات المستقبلية في البحث العلمي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة؟ وكيف السبيل نحو تحقيقيها؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الموضوع الذي يتناوله لكونه يتعلق بالدراسات المستقبلية في البحث العلمي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، حيث تسهم الدراسات المستقبلية في حل المشكلات والنهوض بالبناء والتنمية ورقي وتقدم المجتمعات في مختلف ميادين الحياة على اعتبار أن البحث العلمي الداعم الأساسي للمعرفة الإنسانية

في كافة المجالات، كما تعد الدراسات المستقبلية في البحث العلمي السمة البارزة للمجتمعات في العصر الحديث.

أهداف البحث:

1- التعرف على دور الدراسات المستقبلية في البحث العلمي وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.
2- الوقوف على أهم التحديات والعقبات التي تواجه صناع القرار والتي تحول دون تحقيقها.

مفاهيم البحث:

الدراسات المستقبلية: هي مجموعة من الدراسات والبحوث التي تستهدف تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في إيجاد هذه الاتجاهات، أو حركة مسارها فضلاً عن أنها تهتم بالكشف عن ذات الطبيعة المستقبلية، أو التي بات من المحتمل أن تظهر في المستقبل وتتنبأ بالأولويات التي يمكن أن تحددها كحلول لمواجهة المشكلات (فليه وأحمد، 2003: 17-18).

البحث العلمي: هو محاولات علمية لاكتشاف المعارف والعلوم باستخدام أساليب وأدوات ومناهج جديدة من أجل دراسة الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة يطلق عليها موضوع البحث بغية التوصل إلى نتائج ملائمة للدراسة أو موضع البحث (نعيرات وعليوي، 2021: 26).

التنمية المستدامة: هي العناية بالمجتمع، والبيئة والاقتصاد الرشيد والأمن بمفهومه الشامل والسعي للنهوض بها مجتمعة دون الاخلال بتوازنها مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية (القرقوطي، 2015: 339).

المنهج المتبع: اتبع المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف الأسلوب الاستقرائي لدراسة المراجع المتعلقة بموضع البحث وتحليلها لاستنباط أهم النتائج.

أهمية الدراسات المستقبلية للفرد والمجتمع:

منذ أن وجد الإنسان على هذه الأرض عرف الخوف وتصدى له واستطاع أن يستخدم عقله للانتصار على الطبيعة ومقاومة ظروفها البيئية، وذلك من خلال مشاهدته للطيور والحيوانات التي كانت تعمل خلال فترة الصيف لغرض تخزين غذائها لفترة الشتاء، وهذا ما يعني أن الإنسان قد بدأ يُفكر بالمستقبل منذ وجوده، وذلك من أجل حماية أمنه

وبقائه وغذائه؛ ثم انتقل إلى مرحلةٍ أخرى من مراحل ترقُّب المستقبل وهي مرحلة الزراعة وانتظار موسم الأمطار لكي يستطيع أن يسخر المستقبل لصالحه عبر قيامه ببعض الطقوس التي تؤمِّن له الراحة والأمان والتطلع لمعرفة المستقبل. كما أن هناك أدلة عدة تؤكد أن الاهتمام بالمستقبل بدأ منذ وقت طويل، فقد شكلت الرغبة الإنسانية لمعرفة الغد ظاهرة تاريخية عرفها الأنسان في مراحل تطوره المختلفة. فقدَّم أفلاطون رؤيته نحو ما يجب أن يكون عليه المجتمع مستقبلاً، مستنداً إلى فكرة العدالة، وأطلق عليها المدينة الفاضلة، ومن ثَمّ تطورت هذه الأنواع من الممارسات وتحولت إلى أساليب أخرى غير الأساليب القديمة ومن خلال ما حدث في العالم من تغيرات وتحولات سريعة وعنيفة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نتيجة لثورتين هما: الثورة الفرنسية ثم الثورة الصناعية. وحقيقة الأمر فإن إقبال العلماء والمفكرين والمنظرين والمؤرّخين على دراسة التاريخ كان يحمل دوماً في طياته الرغبة الخفية في محاولة استشراف المستقبل، لذلك كان "لتوماس مالتوس" في كتابه السكان الذي يعد رؤية مستقبلية تشاؤمية للنمو السكاني الناجم عن الثورة الصناعية، وكتاب المفكر الفرنسي "كوندرسيه" مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل البشري. كما شهد القرن التاسع عشر ظهور عدد آخر من الكُتاب والمفكرين الذين حاولوا في كتاباتهم تقديم بعض الإضافات لعلم المستقبل. وقد أجمع البحاث والدارسين على أن الدراسات المستقبلية قد أصبحت من المسلمات التي لا غنى عنها للدول والمجتمعات والمؤسسات والأفراد فلم تعُد ترفاً فكرياً، نتيجة التحولات والتغيرات المذهلة السريعة والمتلاحقة، لهذا أصبح الاهتمام بها ضرورةً ملحة يجب أن يتم الأخذ والعمل بها، وعند النظر في واقع الدول من هذا المنطلق نجد أن جميع الدول المتقدمة والمزدهرة بعلمها تعتمد اعتماداً على تلك الدراسات والأخذ بنتائجها على أرض الواقع.

لهذا يعد الاهتمام بالدراسات المستقبلية ضرورة حتمية وأمر واقعي فرضته طبيعة الحياة البشرية لكافة الدول المتقدمة منها والنامية للتعايش والتكيف مع معطيات التقدم العلمي التكنولوجي السريع، ومن أجل ذلك تعمل المجتمعات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي توازن بين الحاضر والمستقبل، وهنا تجب الإشارة إلى أن الدول المتقدمة تنفق حوالي ما نسبته (97%) من إجمالي الإنفاق العالمي على الدراسات المستقبلية، بينما تنفق الدول النامية ما تبقي من تلك النسبة، فالعودة إلى الماضي مهمّة للاستفادة من التراكمات في مختلف المجالات والعلوم، كما أن التطلّع للمستقبل أمر أساسي لتحصين الذات والمحيط في عالم معقد ومتغير ومتشابك المصالح والقضايا والمشاكل والمخاطر والازمات. وأصبح تحقيق التنمية وكسب رهان الأمن الإنساني مشروطين بالانفتاح

على المستقبل، والتشجيع على النهوض بالبحث العلمي، كما أن امتلاك معطيات دقيقة عن المستقبل هو أحد المقومات التي تمكن الدول والشعوب من كسب الرهانات التي تجعلها تحظي بمكانة محترمة بين الأمم في الحاضر والمستقبل. وفي هذا السياق برزت الدراسات المستقبلية كحقل معرفي قائم بذاته موضوعياً ومنهجياً وعلمياً. فأول ظهور لهذه الدراسات المستقبلية العلمية ظهرت داخل الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأصبح يتطوّر بشكل كبير خلال العقود الأخيرة، مع ظهور عدد من المراكز والمؤسسات البحثية العلمية التي تعنى بهذا الموضوع، كذلك تم إدراجه ضمن برامج واهتمامات الجامعات ووعياً وإدراكاً منها بأهمية هذه الدراسات والدور الكبير والفاعل الذي يمكن أن تؤديه في التغيير والتطوير.

"وعلى ما سبق يتضح أهمية الدراسات المستقبلية؛ لأنها تعطي للدول والمجتمعات والشعوب القدرة على التطور والنهوض والتقدم من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها عبر استشراف المستقبل بطرق علميّة، ومن خلال إحصائيات ومعادلات رياضية تبدأ بدراسة الماضي (التاريخ) وربطه بالحاضر مروراً بالمستقبل الذي يكون هدفاً للإنسان لكي يكون في وضعٍ أفضل مما كان عليه في حاضره وماضيه، كما أن الدراسات المستقبلية كان لها الدور البارز في النقلة النوعية الكبيرة للثورة الصناعية، كذلك فإن من أهم الأسباب التي عززت أهمية الدراسات المستقبلية في القرن العشرين هو ظهور عدد من الدول الناشئة الجديدة التي تبحث عن وسيلة للتغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي لديها، والتي وجدت في دراسة المستقبل وسيلة للتنبيه على السلبيات المعتمدة حاليًّا، وكيفية اختيار سياسات بديلة لتلك السلبيات في المستقبل، وذلك بما توفره لها الدراسات المستقبلية من صور عدة للمستقبل وتعمل من خلال سياسات معينة على الاقتراب من البدائل الأفضل لتحقق غاياتها من النمو والتنمية والازدهار والقضاء على عوامل التخلف والجهل لديها. هذا فضلاً عن تطور أدوات المعرفة، وخاصـــة أدوات التنبؤ وقياس الظواهر (الكمية والكيفية) التي ساعدت في ارتقاء العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى مصاف العلوم الطبيعية" (أغوان، 2019: 4).

إن الفائدة التي تضفيها الدراسات المستقبلية على أنماط التفكير في مختلف القضايا تشكل علامة مهمة من علامات النضج العقلي والفكري والمعرفي. وذلك فيما نتخذه من قرارات وما نقوم به من تصرفات متزامنة في الحاضر سوف يؤثر بصورة أو بأخرى على مستقبل أوضاعنا اليومية. كما أن الدراسات المستقبلية تساعد في استطلاع النتائج والتداعيات على المسارات المستقبلية، مع إمكانية التفكير في المسارات البديلة المحتملة.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسات المستقبلية؛ التي تخدم القضايا ذات الأولوية وخاصة في ظل تزايد الازمات والكوارث والمخاطر والمشكلات التي تواجه المجتمعات، فالاهتمام بالدراسات المستقبلية واستشراف آفاق المستقبل وفهم تحدياته من أهم المقومات الرئيسة الناجحة، سواءً على المستوى الشخصيّ، أو على المستوى الاجتماعي أو الحضاري، فالنجاح غالباً ما يرتبط بمن لديه رؤية واضحة لمعالم المستقبل، وهذه الرؤية قائمة على قواعد علمية تبدأ بدراسة الماضي وربطه بالحاضر مروراً إلى المستقبل الذي يكون هدفاً للإنسان لكي يكون في حالٍ أفضل مما كان عليه في سابقه، وما هو عليه في حاضره. كما تزداد أهمية الاهتمام بالدراسات المستقبلية في هذا العالم الذي يموج بالتغيرات والتحولات السريعة الآنية والمتلاحقة، والتي تزداد حدة تأثيراتها يوماً بعد يوم، بحيث لم يعد أي جزء في حياتنا وثقافتنا بمنأى عنه، بل ولم يعد بمقدورنا مجاراة سرعة ما يحدث من تغيرات وتحولات في الحياة اليومية، وبذلك يمكن القول إن الاهتمام بالدراسات المستقبلية أصبحت من سمات المجتمعات الحديثة فهي المعيار الفاصل بين تقدم الأمم وتخلفها وبين قوة الأمم وضعفها، فهي أداة حيوية لفهم الاتجاهات والتغيرات المستقبلية، مما يعزز من قدرة الأفراد والمجتمعات على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص القادمة بفعالية.

آليات تفعيل الدراسات المستقبلية على المستوى العربي:

إن الاهتمام بالمستقبل فرضته جملة من الاعتبارات على المستوى المحلى والإقليمي والدولي، فمعظم دول اليوم تعيش أزمات وكوارث مركبة ومعقدة ومتعددة المستويات كالتغير المناخي والاحتباس الحراري والفقر، وهذا لا يتأتى بعيداً عن العلم والمعرفة بكل المجالات، ومن هنا تبرز الأهمية العلمية للاهتمام بالدراسات المستقبلية، كعلم مستقل يضع الحلول والمعالجات والبدائل لمختلف المشاكل والمخاطر والأزمات والكوارث عن طريق مساعدة صناع القرار والمسؤولين بالدراسات العلمية التي تسهم في إيجاد الحلول العلمية والعملية للمشاكل الآنية، وتقديم رؤى مستقبلية متوسطة وبعيدة المدى في مختلف المجالات، بهدف توجيه صناع القرار نحو تخطيط مستقبل لشعوبهم وبلدانهم. فالحاجة إلى تفعيل الدراسات المستقبلية تفرضها الوضعية التاريخية للعرب في القرن الواحد والعشرين، فالاهتمام بالمستقبل ليس من باب الترف الفكري البرجوازي، ولعل أخطر مهمة قد يواجهها الفكر العربي المعاصر، هي التحديات الكبرى المفروضة عليه، والمتمثلة في الهيمنة الاقتصادية والسياسية المدعومة بالقوة العسكرية من قبل الدول الكبرى، والغزو الثقافي المدعوم بثورة تقنية رهيبة، أدت إلى

تدفق المعلومات بالصوت والصورة من مختلف أنحاء المعمورة، ومختلف الاتجاهات والمستويات، والغلبة دائماً للأقوياء والمغلوب مولع دائماً بتقليد الغالب كما يري ابن خلدون. وعليه فطبيعة التحديات والرهانات الخارجية والداخلية التي ستقبل عليها بلدان العالم العربي مستقبلاً يجعلها تعجل النهوض بالبحث العلمي، والعمل بالدراسات المستقبلية في تخطيط سياساتها العامة أكثر من أي وقت مضي.

"فمن الخطأ أن نظن بأن ترسيخ الثقافة المستقبلية وتوسعيها، مسألة وقت يحسمها الزمن تلقائياً وبالتالي ليست بحاجة إلى إرادة واعية تحرك الشروط الموضوعية للنهوض بالدراسات المستقبلية في دول العالم العربي، ولهذا لا بد من الشجاعة والقدرة على فهم الواقع العربي الراهن بمعوقاته وإمكانياته وتعقيداته، والعمل على بذل مجهود جماعي في مجال الدراسات المستقبلية لصناعة المستقبل وكتابة التاريخ فلا بد من إذكاء الوعي بأهمية الدراسات المستقبلية وتحديد مضمونها وتحديث منهجها وتأصيل ثقافتها" (فارح، 2016: 14).

وعليه فأن آليات وأنماطها تفعيل الدراسات المستقبلية على المستوى العربي تكمن فيما يلي:

1- الوعي والادراك المحسوس بأهمية الدراسات المستقبلية في تصور المستقبل والتحضير له.

2- التشجيع على الترجمة ونقل العلم والمعرفة.

3- تطوير ثقافة التفكير المستقبلي وتوجيه جهود الدارسين والمفكرين للتفكير في المستقبل.

4- التدريب والتطوير والابتكار المستمر في مجالات البحث العلمي للباحثين ومساعديهم.

5- العمل على بناء القدرات والامكانيات في مجال الدراسات المستقبلية.

6- التوسع في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات في المجالات البحثية.

7- تطوير المناهج العلمية المتعلقة بالدراسات المستقبلية في الجامعات.

8- العمل على النشر والتوزيع المشترك للبحوث والمؤلفات والدراسات والاستفادة منها.

9- تعزيز التفكير المستقبلي من خلال المنافسات المنظمة.

10- العمل على تفعيل الحلقات الدراسية وورش العمل والندوات والمؤتمرات العلمية.

11- الحاجة الملحة إلى الاهتمام بالدراسات المستقبلية، لأنها السبيل الوحيد لإعداد الإنسان المحافظ على هويته، والمعتز بانتمائه، والقادر على التكيف مع ذاته والمجتمع.

12- أن الاهتمام بالدراسات المستقبلية تسهم في زيادة معدلات التنمية المستدامة الفعالة من خلال الاستثمار الأمثل والناجح للثروة البشرية.

13- العمل على تطوير البنية التحتية للبحث العلمي ومد جسور التعاون، وخاصة فيما يتعلق بالبحوث التطبيقية والتكنولوجية.

البحث العلمي ودوره في عالم متغير:

يقول الله تعالى: بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ) (الزمر، الآية 9) كذلك قوله تعالى: (يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)(المجادلة، الأية11) فهذه بعض الآيات التي تحث على طلب العلم والمعرفة والبحث في كل المجالات، لذلك يعتبر البحث العلمي عاملاً أساسية لتقدم الأمم والمجتمعات بمختلف مستوياتها الكبيرة والصغيرة، والمتقدمة والنامية منها على حد سواء، كما يعد من أرقى الأنشطة التي يمكن أن يمارسها العقل البشري من أجل صناعة الحياة وتحقيق التطور والتنمية والنهوض في كل المجالات، فهو الأساس الطبيعي لأي نهضة حضارية خصوصاً في العصر الحديث، وهذا الجهد المنظم يتطلب توفير الدعم والأموال وتأهيل الكوادر البشرية المتدربة، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية المشجعة التي تجعل من الإنتاج الفكري عملاً يستحق المعاناة والجهد المتواصل، والعمل على توفير بيئة تسمح بتطبيق وقبول نتائج البحوث والدراسات العلمية، ويعتمد على الطرق والمناهج العلمية المدروسة في طرح الحلول للمشكلات والتحديات، والتي يتم من خلالها ترجمة نتائج الأبحاث والدراسات إلى برامج تطبيقية وواقعية على أرض الواقع تسهم في حل المشاكل من أجل الحصول على أفضل الخدمات. فالبحث العلمي هو البحث الذي يستند على أسس وحقائق علمية منظمة يقوم به شخص يسمى الباحث من أجل تقصي الحقائق، وتوضع هذه القواعد في أطر محددة، لها مجموعة من القوانين والنظريات العملية المفسرة للواقع. كما أن البحث العلمي هو الوسيلة التي تستخدم في الاستعلام والاستقصاء عن شيء محدد ومنظم، والهدف منه هو اكتشاف المعلومات والحقائق والعمل على تطويرها وتصحيحها من خلال اتباع

بعض خطوات البحث العلمي الكمي والكيفي، كذلك يوصف البحث العلمي أنه الفن الهادف الذي يجمع ما بين النظريات والحقائق من أجل الوصول إلى بحث ذو معنى حقيقي، أو الوصول إلى نظريات تنبئية وتفسيرية قوية. وعليه يمكن القول إن المستوى التعليمي والثقافي للشعوب يعد عاملاً مهماً في تطوير المجتمعات، فالمجتمع الذي يعاني من مستويات منخفضة في التعليم والبحث العلمي سوف ينعكس بدروه على طبيعة التقدم والازدهار والتنمية فبالإنتاج الفكري نكون أو لا نكون.

لذلك تشير الإحصائيات وفق ما أشار إليه تقرير جامعة بنسلفانيا الصادر في يناير (2021) أن مجموع المراكز والمؤسسات البحثية في الدول العربية هي (344) مركزاً في المنطقة العربية والمتمركزة في شمال أفريقيا، والشرق الأوسط والخليج العربي، في حين تملك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي (2203) مركزاً بحثيّاً حسب آخر إحصائيات التقرير. وهذا ما يؤكد على أهمية هذه المراكز في رسم وصنع السياسات العامة للدول الكبرى والمتقدمة. بما لا يدع مجالاً للشك أن التفوق الاسرائيلي في المجال البحث العلمي والتكنولوجي واضح وجلي على جميع البلدان العربية، حيث تنفق اسرائيل ما مقداره (4.7%) من انتاجها القومي على البحث العلمي، وهذا يمثل أعلى نسبة إنفاق في العالم، بينما تنفق الدول العربية ما مقداره 0.2% من دخلها القومي والبلدان العربية في آسيا تنفق فقط (0.1%) من دخلها القومي على البحث العلمي.

كما تفيد تقارير اليونسكو كذلك أن عدد براءات الاختراع التي سجلت في اسرائيل في سنة (2008) والتي تبلغ (1166) تفوق ما انتجه العرب بتاريخ حياتهم وهو (836) براءة اختراع. أما بالنسبة لنشر الابحاث العلمية في المجلات المحكمة فقد نشر الباحثون الإسرائيليون (138,881) بحثاً محكماً، ونشر العرب حوالي (140,000) بحث محكم (ربايعة، 2010: 14).

كما يمكن النظر إلى ترتيب الدول العربية من حيث الإنفاق على البحث العلمي، كما نقلت بيانات منظمة اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) فإنّ مقدار إنفاق السعودية على خدمات البحوث العلمية سنوياً هو نحو (12.5) مليار دولار، ومعدل انفاق مصر في الترتيب الثاني بواقع (6.1) مليار دولار كل سنة، ومن الملاحظ عالمياً أنّ الإمارات تنفق سنوياً في مجال التطوير والبحث العلمي ما يقارب (4.25) مليار دولار، يلي ذلك المغرب التي تنفق كل سنة(1.4) مليار دولار، بينما تنفق دولة قطر سنوياً (1.2) مليار دولار، وإنفاق الكويت السنوي في مجالات البحث العلمي والتطوير(0.8) مليار دولار، وكذلك تنفق تونس على البحوث العلمية(0.8) مليار دولار كل عام،

كما يبلغ المعدل السنوي لإنفاق عمان على التطور العلمي ما قيمته (0.3) مليار دولار، يلي ذلك الأردن التي تنفق(0.2) مليار دولار، وأخيراً تنفق الجزائر (0.2) مليار دولار كل سنة. ومن الجدير بالإشارة، أنّ الإنفاق العربي على البحث العلمي ما يزال منخفضاً بالمقارنة مع الدول المتقدّمة التي توجه نسبة كبيرة من مواردها المالية لدعم الإنفاق على البحث العلمي.

ومن جانب أخر تعد المعرفة العلمية والابتكار والإبداع هم دعائم للتنمية والتقدم حيث أصبحت المعرفة العلمية القائمة على البحث والتطوير مطلباً ضرورياً ومكوناً رئيسياً، حيث يشكل الابتكار والإبداع عاملين مهمين في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية، إذ تتعدد البرامج التي تسمح بتحليل عناصر النظام الوطني للابتكار والإبداع، فقد صُمِمَ إطار لسياسات الابتكار بحيث يتناسب مع احتياجات المنطقة العربية وأولوياتها ويرتكز على عنصرين رئيسيين، هما رؤية الابتكار، والنظام الوطني للابتكار، كما يحدد مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بتحقيق الابتكار، حيث يُدرج الابتكار في سياق التنمية المستدامة الشاملة والفعالة، بحيث تراعي سياسات وخصوصيات الدول العربية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الأهداف الإنمائية في كل عنصر من عناصر نُظم الابتكار. ويأتي هذا التقدُّم في مؤشر الابتكار العالمي، نتيجة الدعم لقطاع البحث العلمي والتطوير والابتكار، وإطلاقها للتطلعات والأولويات الوطنية للبحث والتطوير والابتكار التي تستهدف أن تصبح الدول العربية، من الدول الرائدة في مجال الابتكار والإبداع على مستوى العالم، بما يُحقق رؤيتها الطموحة في التحوّل نحو اقتصاد قائم على الابتكار والإبداع، والمساهمة في التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني العادل.

وأخيراً فإن العالم العربي اليوم مطالب أكثر من أي وقت مضى بالتعاون والتكامل المشترك بين مؤسساته البحثية، لأن هناك فجوة كبيرة بين دول العالم العربي والعالم المتقدم في مجال البحث العلمي بكافة ابعاده. فالعالم اليوم يتحرك وفق تكتلات وتحالفات على مختلف الأصعدة سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً، علمياً، وأمام الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وسيادة منطق القوة وإرساءها كعرف في العلاقات الدولية قد تجد دول العالم العربي نفسها أمام تنافس وصراع دولي قوي، ولهذا وجب عليها أن ترفع الوعي بطبيعة التحديات والرهانات المستقبلية، عن طريق وضع رؤية مستقبلية مبنية على أسس علمية مدروسة، والتخلي عن الارتجالية والإيديولوجية، وعلى الرغم من أن هناك جهود تبذل من قبل تلك الدول للنهوض بالبحث العلمي إلا أن الفجوة مازالت موجودة لأن أحد أهم

الأسباب المؤدية إلى انخفاض معدل إنتاجية البحث العلمي في الوطن العربي مقارنة بالواقع العالمي، يرجع إلى عدم وجود استراتيجية واضحة للبحث العلمي، ونقص التمويل الذي تنفق نسبة كبيرة منه على الأجور والمرتبات والمكافآت، وعدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى أن الحصول على منحة بحثية يستغرق إجراءات طويلة ومعقدة مع قلة الجهات المانحة. إضافة إلى عدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات والأثرياء من الأفراد في نفقات البحث العلمي. كذلك عدم وجود حرية أكاديمية كافية كتلك التي يتمتع به البحث العلمي عند الغرب، والبيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، إلى جانب إهمال التدريب المستمر للباحثين. بل وصل حال كثير من مؤسسات البحث العلمي إلى تهميش الكوادر البحثية التي لا تتفق مع سياسية السلطة ومن ثم يتم تهجير أو هجرة هذه العقول العربية في مختلف التخصصات واستقرارهم في الدول الغربية، لتجد هذه العقول البيئة العلمية المناسبة لها، والمعززة لمواهبها، والداعمة لأفكارها الابتكارية (ملاعب، 2019: 4).

البحث العلمي ودوره في التنمية المستدامة الواقع والافاق:

يعتبر الإنسان جوهر التنمية ووسيلتها في آنٍ واحدٍ، فهي تهتم به ومن أجله ولذلك تتطلب التنمية تغييراً جذرياً في فكر الإنسان وقدراته وسلوكه، كما تتطلب ضرورة مشاركته في رسم سياسات التنمية وبذل أقصى جهد في سبيل تحقيق أهداف تلك السياسات أياً كان مستواه الوظيفي أو القطاع الذي يُمارس فيه نشاطه، والإنسان لا يستطيع أن يقوم بدوره في التنمية ما لم يعط الفرص والضمانات الكافية، وما لم تهيأ له الأسباب والقدرات حتى تكون مشاركاته ومساهماته ذات مردودٍ إيجابي على التنمية، ومن هنا تتضح العلاقة بين التربية والتنمية (عبد الرحمن، 1982: 20).

وقد أكدت المراجع العلمية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو على ضرورة إعادة بناء المناهج الدراسية بحيث تدعم أفكار التنمية المستدامة، وفق منهجية نظامية، تقوم على أهداف الاستدامة المحلية أو الوطنية، بعيداً عن استيرادها من مناهج دول أو أقاليم أخرى (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2013).

وانطلاقاً من دورها الرائد في التعليم، وفي إطار اهتمامها بالتنمية المستدامة وضمن مشروعها "التعليم من أجل التنمية المستدامة"، عقدت اليونسكو عدة مؤتمرات، منها مؤتمر بون الدولي، الذي حضره وزراء التربية والتعليم في (50) دولة و(700) خبير ومسئول حكومي، ومن التوصيات التي خرج بها المؤتمر ضرورة تكثيف الجهود

لمواجهة تحديات المستقبل، ودعم التعاون بين الشمال والجنوب من أجل المحافظة على البيئة وصيانة حقوق الأجيال القادمة، وتوظيف التعليم على نحو جيد في هذا الاتجاه، وأنه ينبغي على الدول أن تصرف على التعليم أكثر مما تصرفه على التسليح، لضمان مستقبل أفضل وبناء مجتمعات يسودها العدل، وعلى الدول الغنية أن تفي بالتزاماتها في هذا المجال تجاه الدول الفقيرة (اليونسكو، 2005).

وعليه تكاد تتفق آراء الخبراء والباحثين والمتخصصين في مجال التنمية والبحث العلمي على وجود علاقة قوية بين البحث العلمي والتنمية، الأمر الذي جعل العديد منهم يتحدثون عن أهمية البحث العلمي في تطوير وتنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً وبشرياً، ويعد أحد مؤشرات التقدم والتنمية، وما يحققه من نقلة نوعية في حياة الفرد والمجتمع حتى يكون الفرد قادراً على التكيف مع بيئته، والإسهام في حل مشاكله ومشاكل مجتمعه، والعمل على تلبية احتياجاته، وكذلك الساهمة الفعالة في بناء الحضارة وتطويرها. كما أكدوا على ضرورة ربط التعليم بالتنمية على اعتبار أن التعليم أحد المحركات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة والفعالة من أجل تحقيق المعارف والمهارات والخبرات لأفراد المجتمع، كما يساعد التعليم في بناء الرؤية المستقبلية في مواجهة المشكلات المهددة للحياة وحلها، وتعزيز القيم والمبادئ الأساسية لاستمرار التطور الحياتي، وتحقيق التوازن البيئي للأجيال القادمة. ومما لا شك فيه أن للتعليم والبحث العلمي دور أساسي في نقل وتطوير التكنولوجيا بما يتلاءم مع ظروف الشعوب والدول، وبناء الإنسان وتنميته، إذ أنه يمثل الركيزة الأساسية للتقدم والتطور في مختلف مجالات التنمية الشاملة، لأن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وأصبح من الضروري السعي نحو التعليم والبحث العلمي من أجل تحقيق التنمية الشاملة في ميادين الحياة المختلفة.

أهم خصائص التنمية المستدامة:

1-التنمية المستدامة لها بُعد دولي يتعلق بضرورة التعاون والعمل المشترك مع جميع الشركاء لكافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة.

2-التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بمفهومها العام كونها أشد تداخلاً وتعقيداً ولا سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

3-للتنمية المستدامة بُعد نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والاجتماعية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

4-تقوم التنمية المستدامة على أساس تلبية متطلبات أكثر الفئات عوزاً وفقراً في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم مشكلات الفقر في العالم.

5-تداخل الأبعاد الكمية والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها.

6-التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

7-تسعى التنمية المستدامة والشاملة لتوفر مبادئ وغايات واضحة لجميع البلدان لتعتمدها وفقا لأولوياتها وخططها الوطنية مع تسليط الضوء على التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره.

المنطلقات المرجعية:

1-ضرورة تكاثف الجهود والتعاون العلمي البحثي بما يخدم قضايا الإنسان والتنمية البشرية المكانية والمستدامة وبناء القدرات ورفع الكفايات لتحقيق الاستجابة لمستجدات العولمة والمعرفة الرقمية.

2-التركيز على ضرورة إعطاء أولوية خاصة لقضايا التنمية البشرية والعنف والتطرف والفقر والتغير المناخي والبطالة والتهميش والاستبعاد بما يدفع باتجاه الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الداعم للتنمية المستدامة.

3-المشاركة الفعالة عبر حوار علمي يتجه نحو تأسيس مبادرة عربية للتعاون في مجالات البحث العلمي بما يخدم قضايا المجتمعية في ظل الظروف الراهنة وما تعانيه المنطقة.

4-فهم الواقع العربي من خلال الاستفادة من البحوث العلمية المعمقة والتواصل المعرفي بين المراكز البحثية في المنطقة العربية.

5-مشاركة الموارد البحثية العلمية المتاحة بين الدول العربية والدفع بها باتجاه التوسيع ونقل الخبرة والمعرفة وتطويرها لتتجاوز معطيات وسلبيات الفجوة الرقمية.

6-ربط الأبحاث العلمية بما تخدم قضايا ومشاكل المجتمع بمنظومة البحث العلمي.

الخاتمة:

إن واقع الدراسات المستقبلية في العالم العربي تواجه تحديات غير مسبوقة بتطوير تقنيات الاتصالات والمعلومات وأساليب البحث، واتجه البحث العلمي المعاصر نحو التشابك والتداخل والذي فرضته معطيات العولمة وعصر المعلوماتية بالصوت

والصورة، والمعرفة الرقمية، كذلك تزايد حجم الفجوة الرقمية باتجاه المزيد من التعاون والذي يتجاوز حدود المكان والدولة. وإذا نظرنا إلى حجم الإنفاق المالي والدعم الحكومي على البحث العلمي بصفة عامة ومجال الدراسات المستقبلية بصفة خاصة من قبل البلدان العربية لوجدناه يتذيل سلم ترتيب الدول على المستوى العالمي. لأن أحد أهم الأسباب المؤدية إلى انخفاض ذلك المعدل يرجع إلى عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة للبحث العلمي مع نقص التمويل، وقلة الوعي والثقافة بأهمية الدراسات المستقبلية في البحث العلمي والدور الذي تلعبه في تطور وتنمية الشعوب، كذلك غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله والتي تمت من خلال دراسات سابقة، من أجل تحويل تلك النتائج والاستفادة منها إلى مشروعات اقتصادية مربحة تعود بالنفع والفائدة. كما تعاني المراكز البحثية من غياب شبه الكامل بينها وبين المؤسسات الأخرى خارج مراكزها، إضافة إلى ذلك ابتعاد الجامعات عن إجراء البحوث والدراسات المستقبلية للإسهام في حل المشكلات الآنية والمستقبلية. وكذلك الفساد المالي والإداري في مؤسسات البحث العلمي، والتهميش المستمر والإهمال للتدريب الباحثين ومشاركتهم في الأنشطة البحثية. وفي هذا سياق يجب العمل على نشر ثقافة الاهتمام بالدراسات المستقبلية في البحث العلمي المشترك بين مراكز البحث العلمي العربي، ومع ضرورة التأكيد على سياسة بحثية مشتركة تدفع باتجاه التعاون بين هذه المراكز وبين العلماء العرب وغيرهم، توسيعاً للمجال البحثي واستثماراً متميزاً للكفاءات العربية وخاصة وأن معظمها بات مهاجراً إلى دول أخرى. كما يجب العمل على ضرورة التحرر من التبعية الفكرية والثقافية للغرب، والعمل على بلورة مشروع حضاري عربي مستقل بذاته، بعيد كل البعد عن النموذج الغربي المكرس للهيمنة والتبعية، والمعادي للقيم والمبادئ والثقافات الأخرى.

المصادر والمراجع:

1. نعيرات، رائد. عليوي، معاذ (2021) **البحث العلمي في فلسطين: الواقع – التحديات-الإستراتيجيات**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 3.
2. أغوان، علي بشار(2019) **الدراسات المستقبلية ضرورة ملحة أم ترف فكري**، الحوار المتمدن، العدد: 3458، https://ummah-futures.net (تاريخ الدخول: 2025/2/10).
3. ملاعب، ناجي(2019) **البحث العلمي في إسرائيل ومقارنته في بلاد العرب.** https://sitainstitute.com (تاريخ الدخول: 2025/1/8).
4. فارح، مجدي، (2016) **الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث والمعاصر**، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 1.
5. القرقوطي، البشير الهادي (2015) **المستوي التعليمي وعلاقته بالتنمية المستدامة**، مجلة جامعة جرش للبحوث والدراسات، المجلد 16 العدد الأول.
6. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة-اليونسكو، قطاع التربية (2013): **التربية من أجل التنمية المستدامة**، كتاب مرجعي.
7. ربايعة، خالد سعيد، (2010) **موقع دنيا الوطن**، https://pulpit.alwatanvoice.com (تاريخ الدخول: 2025/2/20).
8. اليونسكو (2005) موقع اليونسكو الخاص بالتعليم، **من أجل التنمية المستدامة**.
9. فليه، فاروق عبده، وأحمد عبد الفتاح زكي، (2003) **الدراسات المستقبلية من منظور تربوي** عمان، دار المسيرة الطبعة الأولى.
10. عبد الرحمن، أسامة عبد الرحمن (1982) **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، عالم المعرفة، العدد 57، المجلس الدولي للثقافة والفنون والآداب، الكويت.